



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The Effect of Money Supply in the Trade Balance in Iraq for the Period
2004-2022**

Wissam Muhammad Hussein Al-Khazraji*, Khalil Ismail Aziz

College of Administration and Economics/ Tikrit University

Keywords:

Money Supply, Trade Balance.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 09 Sep. 2023

Accepted 26 Sep. 2023

Available online 31 Dec. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:



Wissam Muhammad Hussein Al-Khazraji

College of Administration and Economics/
University of Tikrit

Abstract: The money supply is one of the two sides of the monetary balance and it is one of the basic monetary variables. This research aims to study the impact of the money supply on the trade balance in Iraq and the variation of the effectiveness of this effect for the period (2004-2022). A theoretical framework and a comprehensive study of aspects of monetary policy and the trade balance, and the quantitative analysis approach. Which includes the use of advanced statistical methods for analyzing quantitative data, with a focus on testing time series as these methods help a deeper understanding of economic and financial changes and analyze them in different ways according to the specific objectives of the study.

The results came out that the time series of the study variables were unstable at the level and became stable when taking the first period for it. And in the causal selection model there was a causal relationship in one direction and according to Studio's choice, the money supply has a statistical significance at the level of (5%) in the interpretation of the trade balance during Duration (2004-2022).

أثر عرض النقد في الميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2022)

خليل إسماعيل عزيز

وسام محمد حسين الخزرجي

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة تكريت

المستخلص

إن الهدف الأساسي هو أن عرض النقد أحد طرفي التوازن النقدي وهو من المتغيرات النقدية الأساسية، ويهدف هذا البحث إلى دراسة أثر عرض النقد على الميزان التجاري في العراق وتبيان مدى فاعلية هذا التأثير للمدة (2004-2022)، وقد استخدم في هذه البحث المنهج الوصفي التحليلي حيث يركز على تحديد إطار نظري ودراسة شاملة لجوانب السياسة النقدية والميزان التجاري، والمنهج التحليل الكمي، الذي يشمل استخدام أساليب إحصائية متقدمة لتحليل البيانات الكمية، مع التركيز على اختبار السلاسل الزمنية إذ إن هذه الأساليب تساعد على فهم أعمق للتغيرات الاقتصادية والمالية وتحليلها بطرق مختلفة وفقاً للأهداف المحددة للبحث.

وقد جاءت النتائج بأن السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث كانت غير مستقرة عند المستوى وأصبحت مستقرة عند أخذ الفترة الأولى لها وفي نموذج اختيار السببية كانت هناك علاقة سببية وبتجاه واحد وحسب اختيار Studio فإن العرض النقدي له معنوية إحصائية عند مستوى (5%) في تفسير الميزان التجاري خلال المدة (2004-2022).

الكلمات المفتاحية: عرض النقد، الميزان التجاري.

المقدمة

يلعب عرض النقد دوراً كبيراً في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية، جنباً إلى جنب مع السياسات الأخرى، وتأتي أهميته من تأثيره الكبير على الاقتصاد الكلي، فأي اختلال في أداء النظام النقدي سوف يؤثر بشكل قاطع على أداء النظام الاقتصادي من حيث الصادرات والواردات والتي تمثل البنود الرئيسية للميزان التجاري وليس من الخطأ أن يسمى النظام الاقتصادي الحديث بالنظام الاقتصادي النقدي، وهذه التسمية لم تطلق على سبيل المبالغة، لكنها تعبر عن واقع الحياة الاقتصادية، والمبادلات التي تتم بين الأطراف المتعاملة التي تخضع إلى أسلوب إدارة هذا النظام فإذا كان يتصف بحسن الإدارة انتعشت حركة المبادلات، وساعد ذلك على التنمية الاقتصادية، وبخلاف ذلك يتعرض النشاط الاقتصادي إلى التراجع.

يسعى عرض النقد بشكل دائم إلى المحافظة على توازن الميزان التجاري، بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي كاحتياطي لما له من آثار على الأوضاع الداخلية والخارجية للاقتصاد ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات، يمكن للسياسة النقدية علاج هذا العجز عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم الذي يدفع المصارف التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي ينجم عنها تقليل حدة الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة لما يشجع الصادرات المحلية ويقلل الطلب على السلع الأجنبية.

كما إن ارتفاع أسعار الفائدة داخلياً يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في الميزان التجاري، وكذلك قيامه بتخفيض سعر الصرف العملة المحلية إذا كان هدفه زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزان المدفوعات، ويقوم برفع سعر صرف العملة المحلية لزيادة الاستيراد

من الخارج، ويعد سعر الصرف السبب الرئيسي في نمو التجارة الخارجية، لذلك ستحاول هذه البحث التعرف على أثر عرض النقد في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري العراقي منذ عام 2004 حتى عام 2022. فسم البحث على أربعة محاور المحور الأول منهجية الدراسة والمحور الثاني الجانب النظري والمحور الرابع الجانب التطبيقي أما الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في الإجابة على السؤال المتمثل في مدى فاعلية عرض النقد في التأثير على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022) ومن ثم تأثيرها في الاقتصاد العراقي بشكل عام.

ثانياً. أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث من خلال الآتي:

1. إبراز مدى تأثير عرض النقد على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022) والخروج بنتائج تساعد في وضع سياسات اقتصادية واتخاذ قرارات يمكن من خلالها النهوض بواقع الاقتصاد العراقي إلى مستوى نمو يحقق الأهداف المطلوبة.

2. بيان مدى أهمية عرض النقد في معالجة الاختلالات في الميزان التجاري.

ثالثاً. هدف البحث: يهدف البحث إلى معرفة مدى تأثير عرض النقد في العراق على الميزان التجاري من خلال نموذج قياسي يبين أثر عرض النقد على متغيرات الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022).

رابعاً. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضيتان مفادها:

1. إن التغيرات في عرض النقد بالمفهوم الواسع تؤثر إيجاباً على الميزان التجاري العراقي خلال المدة (2004-2022).
2. إن التغيرات في عرض النقد بالمفهوم الضيق تؤثر سلبياً على الميزان التجاري العراقي خلال المدة (2004-2022).

خامساً. منهجية البحث: لغرض الإجابة عن الاشكالية المطروحة، تم استخدام مناهج علمية عدة متناسقة وكما يأتي:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** والذي يتم من خلاله استعراض الإطار النظري لمتغيرات البحث.
2. **المنهج التحليل الكمي:** والذي يتم من خلاله استخدام الأساليب القياسية الحديثة لتعزيز النتائج التي يتم التوصل إليها.

سادساً. حدود البحث: تتضمن حدود البحث ما يأتي:

1. **الحدود المكانية:** والتي تمثلت في العراق.
2. **الحدود الزمانية:** والتي تمثلت في المدة (2004-2022).

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لعرض النقد والميزان التجاري

أولاً. الإطار المفاهيمي لعرض النقد:

1. **وتعريف عرض النقد:** يعد عرض النقد بأنه رصيد للأشياء التي تستخدم كوسيط في التبادل، وضمن هذا المفهوم العام تتعدد مفاهيم العرض النقد بحسب ما تحويه كل من هذه المفاهيم، إلى جانب العملة المودعة والنقد المتداول، ومن الأشياء التي تتمتع بدرجة عالية من السيولة هي تلك الأنواع التي يمكن تحويلها فوراً إلى نقود، دون حدوث تقلبات في قيمتها، أو تحدث تقلبات في حدود ضيقة جداً (البياتي، 2018: 10).

ويعرف عرض النقد على أنه عبارة عن كمية المعروض النقدي في دولة ما، ويعد القبول العام للنقود كسلعة تستخدم كوسيط للتبادل أصبحت المجتمعات تحتفظ بأحجام مختلفة من النقد، ويعبر عن الكمية أو الحجم المتداول من النقود المعروضة حسب النشاط الاقتصادي، وأيضاً يقصد بعرض النقد كمية النقود المعروضة أو المتداولة (القانونية والمصرفية) التي يتداولها الأفراد خارج المصرف المركزي (محمود، 2017: 203).

ويرى الباحث إن عرض النقد يشير إلى مجموع النقد الموجود في الاقتصاد الوطني لبلد ما، وتشمل النقود المتداولة في المجتمع والمودعة لدى المصارف وجميع الأشياء التي تتمتع بدرجة عالية من السيولة والقابلة للتحويل بصورة سريعة إلى نقود سائلة بدون أن تحدث لها تقلبات في قيمتها.

2. مقاييس عرض النقد: هناك مقاييس مختلفة لعرض النقد وهي أربعة أنواع (M_0 ، M_1 ، M_2 ، M_3)، وهي مرتبة من المقياس الأضيق إلى الأوسع وعلى النحو الآتي:

أ. القاعدة النقدية (M_0): وهي القاعدة النقدية القياسية، وتعد الأسهل والأوسع انتشاراً، وهي عبارة عن قياس كمية العملات الورقية والمعدنية التي يتم تداولها في الاقتصاد، فضلاً عن العملات المتوفرة كاحتياطات للمصارف التجارية في البنك المركزي، ويعد مقياساً ضيقاً لقياس عرض النقد، ولكنه يعد الأسهل على الإطلاق من ناحية الحصول عليه، في حين يصعب إجراء القياسات الأخرى لأنها تتطلب أنظمة أحدث وجهود كبيرة وعمليات متابعة دقيقة ومستمرة للتأكد من صحة الناتج، ويمكن القول إن M_0 ، هو جميع النقود الورقية والمعدنية السائلة التي تمت طباعتها وطرحها من قبل الدولة ويتم تداولها بين الناس (العتابي وكاظم، 2020: 121).

ب. عرض النقد بمفهومه الضيق (M_1): وهو عبارة عن العملة التي يتم تداولها خارج الجهاز المصرفي وتشمل العملات الورقية والمعدنية مضافاً إليها الودائع الجارية، والتي يمكن السحب عليها بواسطة الصكوك، بمعنى إنه عبارة عن أصول نقدية تتميز بالسيولة العالية، (البندي، 2016: 3).

ج. عرض النقد بمفهومه الواسع (M_2): ويشمل M_1 مضافاً إليه الودائع الآجلة وودائع التوفير والودائع الزمنية لدى البنوك التجارية، وتعد هذه الودائع قريبة جداً من النقود، وذلك لأنه بالإمكان تحويلها إلى نقود سائلة بسرعة وبأقل خسارة (عبد والحمداني، 2023: 447).

د. عرض النقد بالمفهوم الأوسع (M_3): ويتضمن هذا المفهوم أبعاداً أوسع ليشمل الودائع الأخرى، إذ انتشر الأخذ بهذا المفهوم بعد توسع التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وصارت مؤسسات القطاع العام تمارس نشاطاً يختلف عن نشاط القطاع الخاص (إبراهيم وآخرون، 2023: 401).

ثانياً. الإطار المفاهيمي للميزان التجاري:

1. مفهوم الميزان التجاري: يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حالياً؛ يمكن أن يكون الميزان التجاري فائضاً أو عجزاً، فإذا كان رصيده فائض فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا "فائض في الميزان" أو ما يسمى "الفائض التجاري" (جواس والصلاح، 2023: 385).

أما إذا كان رصيد الميزان التجاري عجزاً فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أقل من وارداتها نقول إذا أنه لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى "بالعجز التجاري" ولا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان ذات الاقتصاد المتقدم مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا تعاني عجز

تجاري وهذه الدول لها القدرة على مواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات الرواج الاقتصادي (دبار وخالدي، 2019: 26).

أما إذا كانت قيمة الصادرات تفوق قيمة الواردات، فإن الميزان التجاري سيكون فائضاً، ويشير ذلك إلى أن البلد يصدر سلعاً وخدمات بقيمة أعلى مما يستورده، ويمكن أن يعزز ذلك النمو الاقتصادي ويؤدي إلى تحسين حسابات المدفوعات الخارجية للبلد (جميعاً، 2022: 201). ومما سبق يمكن تعريف الميزان التجاري على أنه: "ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات من الدولة إلى خارجها، ويمكن أن يكون في حالة فائض أو عجز" (عبد الغني، 2021: 478).

2. أقسام الميزان التجاري: ينقسم الميزان التجاري على قسمين، الأول هو الميزان التجاري السلعي أما الثاني الميزان التجاري الخدمي والتجاري السلعي أو كما يطلق عليه أيضاً ميزان التجارة المنظورة الذي يتم من خلاله تسجيل قيمة المعاملات في السلع المادية سواء كانت صادرات أو واردات، ويعد هذا الحساب من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية، حيث تسجل فيه الصادرات من السلع المادية فتسجل بقيد دائن، أما الواردات من السلع فتسجل بقيد مدين، وكما يأتي:

أ. الميزان التجاري السلعي: ويسمى كذلك ميزان التجارة المنظور ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلاً مادياً ملموساً، مثل الصادرات والواردات من السلع المادية التي تعبر الحدود الجمركية (Saratore D, 2012: 397).

ب. الميزان التجاري الخدمي: ويسمى كذلك ميزان التجارة غير المنظورة ويضم كافة الخدمات المتبادلة مثل (النقل، التعليم، الاتصالات، السياحة والسفر، التأمين، الإنفاق الحكومي، عوائد الاستثمار) (بوزيان ووناس، 2023: 35).

3. أهمية الميزان التجاري: تكمن أهمية الميزان التجاري بما يأتي (دعاس وبودراجي، 2022: 23):

- أ. يعكس الميزان التجاري أهم العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية للدولة.
- ب. يمثل الميزان التجاري مؤشراً لدرجة تطور الاقتصاد الوطني من حيث حجم المبادلات التجارية.
- ج. يعد المعيار الأساسي المعبر عن وضعية التجارة الخارجية للدولة.
- د. يعد أهم جزء في ميزان المدفوعات وخاصة ما يتعلق بالسلع والخدمات مصدرة أو مستوردة.
- هـ. يعكس صورةً للهيكل السلعي للصادرات والواردات ومدى تنوع النشاط الإنتاجي للدولة.
- و. يظهر رصيد الميزان التجاري الوضع الاقتصادي للدولة.

المحور الثالث: اتجاهات عرض النقد والميزان التجاري

أولاً. اتجاهات عرض النقد في العراق للمدة (2004-2022):

الجدول (1): اتجاهات عرض النقد حسب أنواعه في العراق للمدة (2004-2022)

المضاعف النقدي (M ₂ /M ₀)	عرض النقد بالمفهوم الواسع M ₂ (مليون دينار)	عرض النقد بالمفهوم الضيق M ₁ (مليون دينار)	النقد الأساس M ₀ (مليون دينار)	السنة
1.003	12254000	10148626	12219000	2004
1.064	14684000	11399125	13794742	2005
1.203	21080000	15460060	17520265	2006

المضاعف النقدي (M ₂ /M ₀)	عرض النقد بالمفهوم الواسع M ₂ (مليون دينار)	عرض النقد بالمفهوم الضيق M ₁ (مليون دينار)	النقد الأساس M ₀ (مليون دينار)	السنة
0.936	26956076	21721167	28808438	2007
0.815	34919675	28189934	42858594	2008
1.004	45437918	37300030	45270897	2009
1.122	60386086	51743489	53809831	2010
1.230	72177951	62473929	58697956	2011
1.095	77187497	67622173	70501210	2012
1.081	89512076	78318122	82804919	2013
1.300	92988876	77593288	71528076	2014
1.341	84527272	69613150	63048516	2015
1.317	90466370	75523952	68717292	2016
1.414	92857047	76986584	65690505	2017
1.420	95390725	77828984	67160979	2018
1.322	103441131	86771000	78253336	2019
1.349	119906260	103353556	88861792	2020
1.270	139885978	119944017	110137166	2021
1.159	168291372	146487925	145240698	2022

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي المنشورة على الموقع الإحصائي للبنك بتاريخ 2023/8/13.

يبين الجدول رقم (1) اتجاهات عرض النقد بأنواعه في العراق خلال المدة (2004-2022)، ونلاحظ بأن السلسلة الزمنية للنقد الأساس (M₀) قد كانت متزايدة خلال المدة (2004-2013)، إذ بعد أن كانت بواقع (12219000 مليون دينار) في عام 2004 وهي أقل قيمة لها خلال مدة البحث، ثم استمرت بعدها بالتزايد لتصبح بواقع (82804919 مليون دينار) في عام 2013، ما يعني بأنها تضاعفت سبع مرات ما كانت عليه في بداية المدة، ويعود سبب التزايد المستمر هذا في السلسلة الزمنية إلى زيادة عدد السكان وتوسع النشاط الاقتصادي المتزايد خلال هذه المدة (ما بعد عام 2003) فضلا عن زيادة عدد الموظفين والعاملين في القطاعين العام والخاص وزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين بشكل عام، أما خلال عامي 2014 و2015 فقد سجلت السلسلة الزمنية تدهوراً لتصبح بواقع (71528076 مليون دينار) و(63048516 مليون دينار) على التوالي، ويعود سبب هذا التدهور إلى أحداث التاسع من حزيران من عام 2014 التي سيطر فيها المسلحين على مساحات واسعة من عدد محافظات العراق وخروج تلك المناطق بمؤسساتها المالية عن سيطرة الحكومة المركزية، فضلاً عما تلاها من عمليات عسكرية واضطرابات أمنية واسعة، وقد سجلت السلسلة الزمنية بعد هذين العامين تحسناً إيجابياً طفيفاً لتصبح بواقع (68717292 مليون دينار) في عام

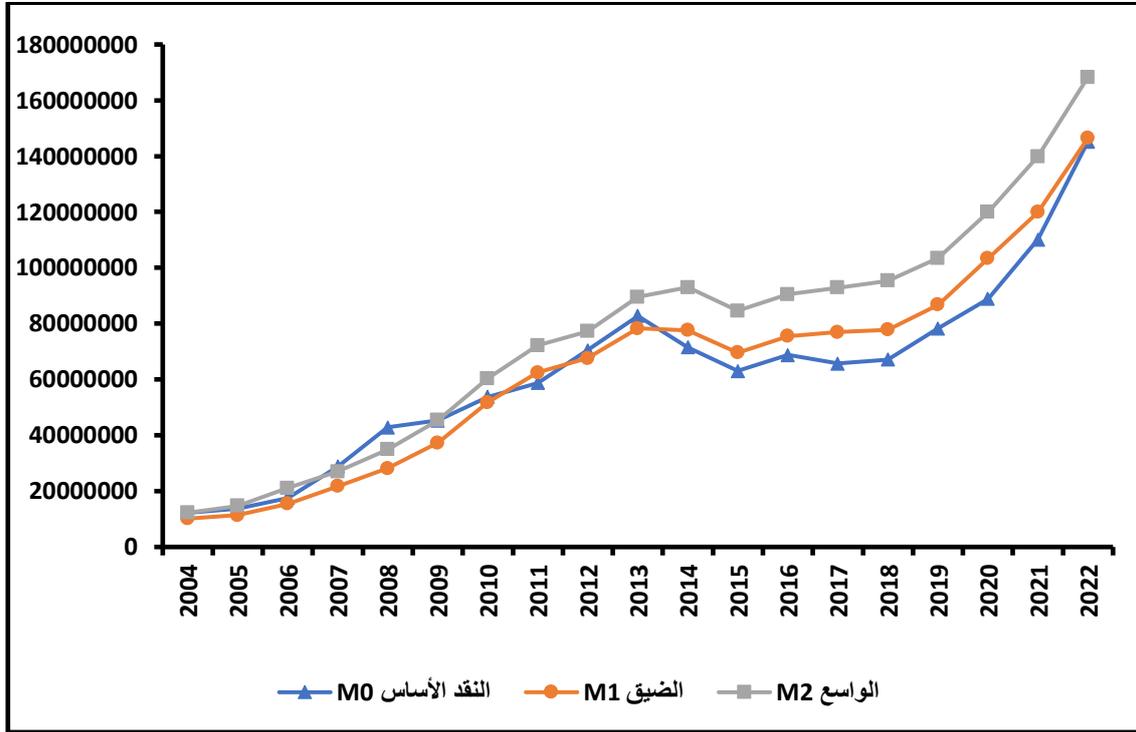
2016، إلا أنها تدهورت وبشكلٍ طفيفٍ في عام 2017 لتصبح بواقع (65690505 مليون دينار)، يذكر أن سبب هذه الانتكاسة كان سببه الأزمة المزدوجة التي عصفت بالاقتصاد العراقي، إذ وبالرغم من أحداث عام 2014 وتداعياتها التي استمرت لأربع سنوات فقد كان على الاقتصاد العراقي تحمل تبعات انخفاض أسعار النفط الخام العالمية، أما خلال المدة (2018-2022) فقد عاودت السلسلة الزمنية الانتعاش لتبلغ ذروتها وبواقع (145240698 مليون دينار) في عام 2022 وهي أعلى قيمة لها خلال مدة البحث، بعد أن أصبحت بواقع (67160979 مليون دينار) في عام 2018، وذلك بعد تحرير المحافظات من قبضة المسلحين وعودتها لسلطة الحكومة المركزية وبعد تعافي أسعار النفط الخام العالمية.

ونلاحظ من الجدول رقم (1)، اتجاهات السلسلة الزمنية لعرض النقد الضيق في العراق للمدة (2004-2022)، ونلاحظ بأن السلسلة الزمنية قد كانت متزايدة خلال المدة (2004-2014)، إذ كانت بواقع (10148626 مليون دينار) في عام 2004 وهي أقل قيمة لها خلال مدة البحث، ثم استمرت بعدها بالتزايد لتصبح بواقع (78318122 مليون دينار) في عام 2013، ما يعني بأنها تضاعفت أكثر من سبع مرات ما كانت عليه في بداية المدة، ويعود سبب التزايد المستمر هذا في السلسلة الزمنية إلى نفس الأسباب التي أدت إلى التزايد المستمر في السلسلة الزمنية للنقد الأساس، أما خلال عامي 2014 و2015 فقد سجلت السلسلة الزمنية تدهوراً طفيفاً لتصبح بواقع (77593288 مليون دينار) و(69613150 مليون دينار) على التوالي، ويعود سبب هذا التدهور إلى أحداث التاسع من حزيران من عام 2014 وتبعاته المشار إليها في تحليل السلسلة الزمنية للنقد الأساس، وقد سجلت السلسلة الزمنية بعد هذين العامين تحسناً إيجابياً لتصبح بواقع (68717292 مليون دينار) في عام 2016، أما خلال المدة (2017-2022) فقد عاودت السلسلة الزمنية الانتعاش لتبلغ ذروتها وبواقع (146487925 مليون دينار) في عام 2022 وهي أعلى قيمة لها خلال مدة البحث، بعد أن كانت بواقع (76986584 مليون دينار) في عام 2018 ولنفس الأسباب المشار إليها في تحليل السلسلة الزمنية للنقد الأساس في نفس المدة.

وبيين الجدول ذاته، اتجاهات السلسلة الزمنية لعرض النقد الواسع (السيولة المحلية) في العراق للمدة (2004-2022)، ونلاحظ بأن السلسلة الزمنية قد كانت متزايدة خلال المدة (2004-2014)، إذ كانت بواقع (12254000 مليون دينار) في عام 2004 وهي أقل قيمة لها خلال مدة البحث، واستمرت بعدها بالتزايد لتصبح بواقع (92988876 مليون دينار) في عام 2014، أما في عام 2015 فقد سجلت السلسلة الزمنية تدهوراً طفيفاً بمقدار (تربليون دينار تقريباً) لتصبح بواقع (84527272 مليون دينار) وذلك بسبب تداعيات أحداث التاسع من حزيران لعام 2014، أما خلال المدة (2016-2022) فقد عاودت السلسلة الزمنية لعرض النقد بالمفهوم الواسع تزايدها المستمر إذ أصبحت بواقع (90466370 مليون دينار) في عام 2016 واستمرت بعدها بالتزايد لتنتهي بواقع (168291372 مليون دينار) في عام 2022 وهي أعلى قيمة لها خلال مدة البحث.

وهذه النتائج تفسر لنا طبيعة العلاقة ما بين السلاسل الزمنية الثلاث والتي يمكننا دراستها بصورة أكثر دقة من خلال تتبعنا للمسارات الزمنية لتلك السلاسل مجتمعة، إذ أنه ومن خلال ملاحظتنا للشكل رقم (1) الآتي، نجد بأن الاتجاهات الزمنية لجميع السلاسل الزمنية كانت شبه متطابقة، ومن الجدير بالذكر بأن مساري السلسلتين (M_1) ، (M_2) كانا متطابقين بشكل تام إلا أن السلسلة الزمنية لعرض النقد بمفهومه الواسع كانت في مستوى أعلى من السلسلة الزمنية لعرض النقد

بمفهومه الضيق، ونلاحظ كذلك بأن السلسلة الزمنية للنقد الأساس كانت في مستوى أعلى من السلسلة الزمنية لعرض النقد الضيق خلال المدة (2004-2013)، إلا أنها وخلال المدة (2014-2022) أصبحت في مستوى أدنى، وربما ستكون أعلى في السنوات التالية لمدة البحث لكون السلسلة الزمنية للنقد الأساس قد تزايدت خلال المدة (2019-2022) بوتائر متزايدة وبمعدل نمو تفوق السلاسل الزمنية الأخرى.



الشكل (1): اتجاهات عرض النقد حسب أنواعه في العراق للمدة (2004-2022)

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

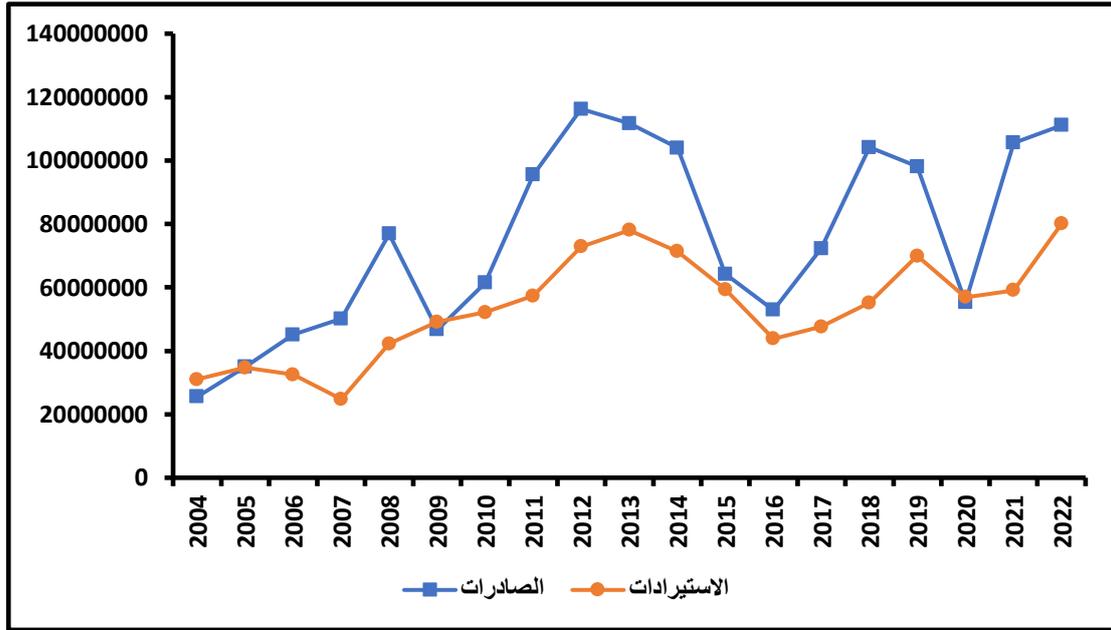
أما السلسلة الزمنية للمضاعف النقدي الناتجة من قسمة (M_2) على (M_0) فقد كانت متباينة طيلة مدة البحث، إذ كانت أقل قيمة لها خلال مدة البحث بواقع (0,815) في عام 2008، بينما كانت أعلى قيمة لها خلال مدة البحث بواقع (1,420) في عام 2018، لكننا نلاحظ بأن قيم السلسلة الزمنية كانت أكبر من الواحد الصحيح طيلة مدة البحث ما عدا عامي 2007 و2008 التي كانت فيها ما دون الواحد الصحيح وبمتوسط بلغ (1,131)، وهذا يعني بأن لدى المصارف التجارية القدرة على تقديم الائتمان لكون النسبة أكبر من الواحد الصحيح.

ثانياً اتجاهات الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022): يبين لنا الجدول رقم (2) الآتي بأن الميزان التجاري كان في حالة موجبة (فائض) طيلة مدة البحث، إذ بلغ أعلى قيمة له وبواقع (48992544 مليون دينار) في عام 2018، باستثناء حالته السالبة (عجز) في عام 2004 وبواقع (- 5476084 مليون دينار) وهي أقل قيمة له خلال مدة البحث، ويعود سبب العجز إلى أن صادرات العراق من النفط الخام في عام 2004 كانت متواضعة، كذلك حالته في عام 2009 وبواقع (- 2463006 مليون دينار) والتي يعود سببها لأزمة الرهن العقاري، وحالته في عام 2020 وبواقع (- 1561422 مليون دينار) بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا.

الجدول (2): اتجاهات الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	الصادرات (مليون دينار)	الاستيرادات (مليون دينار)	الميزان التجاري (مليون دينار)	الحالة
2004	25497024	30973108	-5476084	عجز
2005	34905681	34662636	243045	فائض
2006	45091333	32507293	12584040	فائض
2007	50117142	24757896	25359246	فائض
2008	76853556	42224472	34629084	فائض
2009	46645690	49108696	-2463006	عجز
2010	61443868	52127105	9316763	فائض
2011	95537519	57315797	38221722	فائض
2012	116253906	72813404	43440502	فائض
2013	111693771	78073560	33620211	فائض
2014	103980660	71377236	32603424	فائض
2015	64223838	59381217	4842621	فائض
2016	52902738	43820448	9082290	فائض
2017	72294104	47559696	24734408	فائض
2018	104150160	55157616	48992544	فائض
2019	98065170	69881876	28183294	فائض
2020	55351878	56913300	-1561422	عجز
2021	105591900	59067200	46524700	فائض
2022	111110600	80029850	31080750	فائض

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي / منشورات لسنوات متعددة / منشورات منفردة متفرقة.
ومن الجدير بالذكر بأن الصادرات العراقية هي أشد تأثراً بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط من الاستيرادات، ما يعني بأن القيم السالبة (عجز) الثلاث في السلسلة الزمنية أعلاه كان سببها أزمات ساعدت في تخفيض أسعار النفط أو تقليل كمياته المصدرة، ويبين لنا الشكل رقم (2) السلاسل الزمنية للصادرات والاستيرادات العراقية، ومن خلال دراستهما سوياً نجد بأن الاتجاه الزمني لكلاهما شبه متقارب من ناحية الارتفاع والانخفاض وذلك يبدو واضحاً من بعد العام 2009، إذ وطبقاً لإيجابية الميزان التجاري تكون الصادرات بمستوى أعلى من الاستيرادات، إلا أننا نجد أنها كانت بمستوى أدنى في الأعوام 2004 و2009 و2020 في إشارة إلى تحللنا أعلاه.



الشكل (2): مقارنة الصادرات والاستيرادات العراقية للمدة (2004-2022)

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2).

المحور الرابع: قياس وتحليل أثر عرض النقود في الميزان التجاري

بالنظر لوجود قيم سالبة في الميزان التجاري سيتم استخدام القيم نفسها. أولاً، القوة التفسيرية للنموذج: بناءً على التحليل المُقدر، يُظهر النموذج قدرة تفسيرية قوية من خلال معامل التحديد، حيث بلغت قوته (0.938). وهذا يعني أن عرض النقد يفسر نسبة (94%) من التغيرات في الميزان التجاري (Y)، بينما تبقى نسبة (6%) للتغيرات الأخرى خارج نطاق النموذج القياسي.

أما بالنسبة لمعامل التحديد المصحح، فإنه أيضاً بلغ (0.911). ومن خلال الاختبار الإحصائي (F)، أظهرت النتائج معنويته بمستوى دلالة (1%)، مما يشير إلى أن النموذج صالح للتنبؤ والتخطيط ولتفاصيل أكثر يمكن الاطلاع عليها في الجدول رقم (3).

الجدول (3): نتائج نموذج الفجوات المتباطئة

Selected Model: ARDL (4, 4, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.318148	0.152526	2.085858	0.0483
Y(-2)	0.311306	0.204104	1.525232	0.1408
Y(-3)	-0.02862	0.220497	-0.12978	0.8979
Y(-4)	-1.03496	0.228811	-4.52322	0.0002
X1	-5.55E-05	1.76E-05	-3.15558	0.0044
X1(-1)	-7.33E-07	9.32E-06	-0.07863	0.938
X1(-2)	3.07E-05	1.28E-05	2.393371	0.0252
X1(-3)	5.17E-06	1.08E-05	0.479805	0.6359

Selected Model: ARDL (4, 4, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
X1(-4)	-1.91E-05	9.25E-06	-2.06492	0.0504
X2	3.23E-05	1.76E-05	1.833282	0.0797
C	-6568.19	1432.577	-4.58488	0.0001
R-squared	0.938644	Mean dependent var		-13505.1
Adjusted R-squared	0.911967	S.D. dependent var		4420.342
S.E. of regression	1311.533	Akaike info criterion		17.45197
Sum squared resid	39562717	Schwarz criterion		17.9458
Log likelihood	-285.684	Hannan-Quinn criter.		17.62038
F-statistic	35.18585	Durbin-Watson stat		1.604158
Prob(F-statistic)		0.000		

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).
ثانياً. اختبار التكامل المشترك:

الجدول (4): نتائج اختبار علاقة التكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	12.32334	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.50%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).

تم تنفيذ اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test) من أجل التحقق من وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغير مستقل (عرض النقود) والمتغير التابع (الميزان التجاري)، تم استخدام اختبار الحدود باستخدام الإحصائية (F-Bounds Test) لهذا الغرض والجدول رقم (4) يبين نتائج الاختبار، إذ يمكن ملاحظة أن القيمة الإحصائية لـ (F) بلغت (12.3)، وهي تقل عن القيمة الحد العليا والدنيا لمستوى الدلالة (5%)، وبالتالي يمكن استنتاج وجود لعلاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين عرض النقود والميزان التجاري في العراق.

ثالثاً. العلاقة القصيرة وطويلة الأجل:

1. أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين عرض النقود بمفهومه الضيق واجمالي الصادرات في العراق على الأجل القصير، وتشير إحصائية (t-Statistic) أنها معنوية عند مستوى (5%)، وبالتالي فإن زيادة عرض النقود الواسع بوحدة واحدة يؤدي إلى عجز الميزان التجاري بمقدار (-5.553) مليون دولار.

2. بينت النتائج وجود علاقة ايجابية بين عرض النقود بمفهومه الواسع وميزان التجاري في العراق على الأجل القصير، وتشير احصائية (t-Statistic) أنها معنوية عند مستوى (5%)، وبالتالي، زيادة عرض النقود الواسع بوحدة واحدة يؤدي إلى فائض الميزان التجاري بنسبة (3.228).
 رابعاً. معامل تصحيح الخطأ (ECM): قيمة معامل تصحيح الخطأ بلغت (-1.43)، وهي سالبة ومعنوية عند مستوى (5%). يُفسّر هذا بأنه يمكن تصحيح الأخطاء في الأجل القصير للعودة إلى حالة التوازن طويل المدى في حالة حدوث صدمة في عرض النقود خلال فترة زمنية تقدر بـ (140%) من وحدة الزمن (سنة).

الجدول (5): نتائج التقدير الأجلين القصير والطويل لأثر عرض النقود في الميزان التجاري

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6568.19	1432.577	-4.5848	0.0001
Y(-1)*	-1.43412	0.216275	-6.63101	0.0000
X1(-1)	-3.95E-05	1.52E-05	-2.60471	0.0158
X2**	3.23E-05	1.76E-05	1.833282	0.0797
D(Y(-1))	0.752271	0.174253	4.317113	0.0003
D(Y(-2))	1.063577	0.223032	4.768711	0.0001
D(Y(-3))	1.03E+00	2.29E-01	4.523221	0.0002
D(X1)	-5.55E-05	1.76E-05	-3.15558	0.0044
D(X1(-1))	-1.68E-05	7.34E-06	-2.28275	0.032
D(X1(-2))	1.39E-05	9.64E-06	1.444255	0.1622
D(X1(-3))	1.91E-05	9.25E-06	2.064923	0.0504
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-2.75E-05	1.09E-05	-2.51936	0.0192
X2	2.25E-05	1.27E-05	1.765731	0.0907
C	-4579.94	536.6981	-8.53354	0
$EC = Y3 - (-0.0000*X1 + 0.0000*X2 - 4579.9349)$				

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).

وأما العلاقة طويلة الأجل فقد أظهرت الآتي:

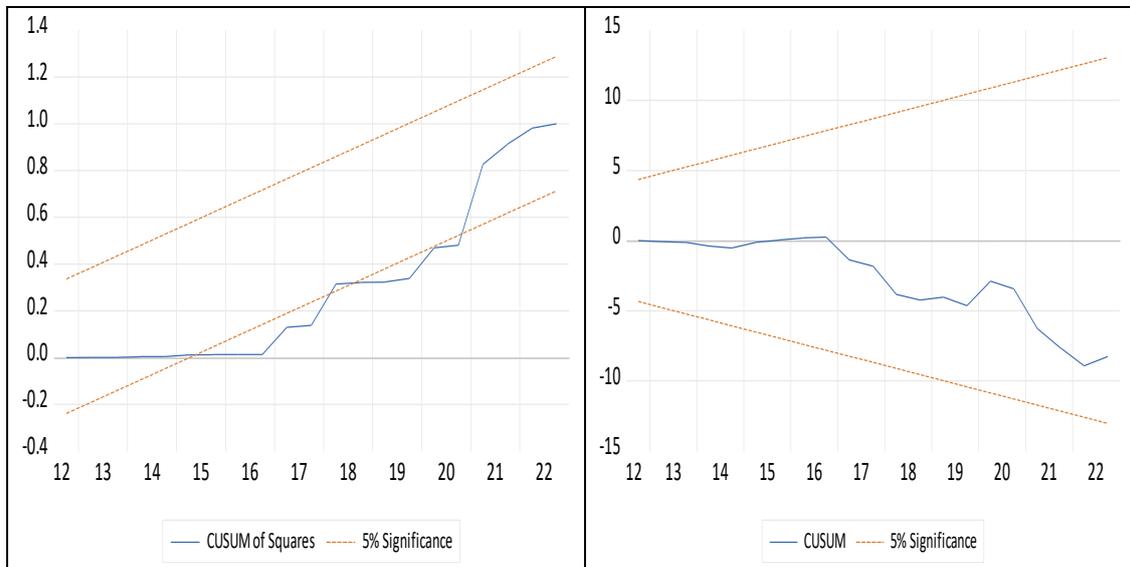
1. وجود علاقة سلبية بين عرض النقود بمفهومه الضيق والميزان التجاري في العراق، وتشير احصائية (t-Statistic) أنها معنوية عند مستوى (5%)، وبالتالي زيادة عرض النقود الواسع بوحدة واحدة يؤدي إلى عجز الميزان التجاري بمقدار (-2.754) مليون دولار.

2. وجود علاقة ايجابية بين عرض النقود بمفهومه الواسع والميزان التجاري في العراق، وتشير احصائية (t-Statistic) أنها معنوية عند مستوى (5%)، وبالتالي زيادة عرض النقود الواسع بوحدة واحدة يؤدي الى فائض في الميزان التجاري بمقدار (2.251) مليون دولار.
خامساً. اختبارات المشكلات القياسية:

1. اختبار الارتباط الذاتي: تم استخدام اختبار (Breusch-Pagan LM) لتقدير الارتباط الذاتي. تُظهر نتائج الاختبار أن قيمة الاحتمالية بلغت (0.065)، وهي تفوق قيمة المستوى المعنوي (5%). وبناءً على ذلك، يمكن استنتاج قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي (H0) في النموذج القياسي المقدر.
 2. اختبار عدم تجانس تباين الخطأ: تم استخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) لتقدير تجانس تباين الخطأ. تُظهر نتائج الاختبار أن قيمة الاحتمالية بلغت (0.610)، وهي تفوق قيمة المستوى المعنوي (5%). وبناءً على ذلك، يمكن استنتاج قبول فرضية عدم وجود تجانس في تباين الخطأ (H0) في النموذج القياسي المقدر ويُمكن الرجوع إلى الجدول رقم (6).
- الجدول (6): الاختبارات التشخيصية للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	3.109189	Prob. F(2,21)	0.0657
Obs*R-squared	7.767725	Prob. Chi-Square (2)	0.0206
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.264754	Prob. F(1,31)	0.6105
Obs*R-squared	0.279448	Prob. Chi-Square (1)	0.5971

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).
وللتحقق من عدم وجود تغيرات هيكلية في البيانات المستخدمة في هذه البحث، ولفحص التوافق بين معاملات الأجل الطويل وتقديرات معاملات الأجل القصير، تم اللجوء إلى استخدام الاختبارين الآتيين:



الشكل (3): اختباري (CUSUM) و (CUSUM of squares)

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).

ومن خلال دراسة الخط البياني لاختبارات (CUSUM) و (CUSUM of squares)،
يشر اختبار (CUSUM of squares) إلى أنه خارج الحدين الحرجين للمدة (2015-2020) وأما
اختبار (CUSUM) والذي تم الاعتماد عليه يشير إلى أنه داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد
الأدنى) عند مستوى معنوية (5%)، مما يُشير إلى استقرارية البيانات.

المحور الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. زيادة عرض النقد يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية، وعادة ما يكون الدولار الأمريكي هو العملة الأجنبية الأكثر استخداماً في العراق.
2. تأثير زيادة عرض النقد في ميزان التجارة يمكن أن يتسبب في تضخم الأسعار وتدهور قيمة العملة المحلية.
3. يجب على العراق تحقيق التوازن في ميزان التجارة وتعزيز الصادرات والقطاعات الإنتاجية المحلية لتقليل الاعتماد على الاستيرادات الكبيرة.
4. وجود علاقة سلبية بين عرض النقود بمفهومه الضيق الميزان التجاري في العراق وإن زيادة عرض النقود الواسع بوحدة واحدة يؤدي إلى عجز الميزان التجاري بمقدار (-2.754) مليون دولار.
5. وجود علاقة ايجابية بين عرض النقود بمفهومه الواسع والميزان التجاري في العراق، وإن زيادة عرض النقود الواسع بوحدة واحدة يؤدي إلى فائض في الميزان التجاري بمقدار (2.251) مليون دولار.

ثانياً. المقترحات

1. تعزيز الصناعات المحلية: ينبغي على العراق تطوير الصناعات المحلية لتلبية احتياجات السوق المحلية وتقليل الاعتماد على الواردات. يمكن توفير التسهيلات والدعم للشركات المحلية وتعزيز البحث والتطوير لتحسين جودة المنتجات المحلية وتعزيز تنافسيتها.
2. تعزيز التجارة الإقليمية: ينبغي على العراق السعي لتعزيز التجارة مع دول الجوار والمنطقة العربية وتوسيع شبكة العلاقات الاقتصادية الإقليمية. يمكن تطوير الاتفاقيات التجارية وتبسيط الإجراءات الجمركية لتسهيل التجارة وزيادة حجم التبادل التجاري مع الدول المجاورة.
3. تحسين البنى التحتية: يجب على العراق تحسين البنية التحتية للنقل واللوجستية داخل البلاد. يمكن تحسين البنية الطرقية والموانئ والمطارات وتطوير نظام النقل العام لتسهيل حركة البضائع وتقليل التكاليف اللوجستية.
4. تطوير القطاع المصرفي: ينبغي على العراق تعزيز القطاع المصرفي وتعزيز الثقة في النظام المالي. يمكن تحسين الخدمات المصرفية وتطوير البنية التحتية التكنولوجية لتعزيز التمويل وتسهيل العمليات المالية والتجارية.

المصادر

1. محمود، محمود حامد الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر، جمهورية مصر العربية، القاهرة 2017.
2. بو زيان، نسرين ووناس، ليندة، (2023)، أثر اجراءات السياسة التجارية على الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2000-2021)، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، تبسة.

3. البياتي، علي حسين طعان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عرض النقد كمتغير داخلي في العراق للمدة (2004-2016)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2018.
4. دبار، عبد الكريم وخالدي، أبو بكر، (2019)، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري للفترة (1990-2017)، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه الخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، الوادي.
5. دعاس، مختار وبودراجي، يوسف، (2022)، أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر (1980-2020)، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدينة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، المدينة.
6. جميلة، فاطمة، (2022)، واقع الميزان التجاري الجزائري في ظل التخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار، دراسة تحليلية (2000-2019)، بحث منشور، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر.
7. جواس، غالب حسين الصلاحي، صالح علي فاضل، (2023)، عجز الميزان التجاري اليمني الأسباب والمعالجات، بحث منشور، مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدن.
8. عبد الغني، سناء محمد، (2021)، أثر اتفاقية البريكست على الميزان التجاري للمملكة المتحدة، بحث منشور، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، القطامية.
9. عبد، مهند خميس والحمداني، محمد نوري، (2023)، أثر عرض النقد على سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2021)، بحث منشور، مجلة اقتصاديات الأعمال، المجلد 4، العدد 3، العراق، بغداد.
10. العتابي، حسين عاشور جبر وكاظم، سيف نضال، (2020)، فاعلية الأدوات الكمية بالتحكم في عرض النقد والسيطرة عليه، بحث منشور، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العراق.